



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy
&
Globalization



الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية
Solvency of Algerian Insurance and Reinsurance Companies
in the Shadow of Global Variables

د. موساوي عمر،* جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

د. بوغزالة أمحمد عبدالكريم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الكلمات المفتاحية	الملخص	تاريخ الإرسال: 2018/10/17	تاريخ القبول: 2018/11/15	تاريخ النشر: 2018/12/01
الإفلاس؛ المشروع الجزائري؛ الملاءة المالية؛ الإفلاس؛ المخاطر القاعدية؛ مؤسسات التأمين؛ البنوك؛ الرقابة	إن الإفلاس وهو نتيجة حتمية لحصول وتواتر الأزمات المالية ووقوع عجوزات متكررة للشركات فعندما يتجاوز الاختلاف قدرة المؤسسة على استيعابه يحدث "، بهذه العبارة يبرز لنا أهمية موضوع بحثنا هذا ألا وهو، "آليات تفعيل الرقابة ما بين المدخل الأمريكي المرتكز على المخاطر وتدنيها والمدخل الأوربي المرتكز على الملاءة المالية." وقد أولى المشروع الجزائري أهمية لهذا المؤشر المهم في التشريعات والقوانين خصوصا بعد الأزمات المالية 2008 والعقارية لسنة 2007 كمحاولة منه لتخفيف عبء الأزمات التي تؤثر على قطاع المالية المصرفية وغير المصرفية والسبب يعود لأهمية تطوير هذا المجال المواكب لتطور الاقتصادي وإحداث التنوع المرجو والمنشود وهذا هو الهدف الحقيقي من تحقيق الملاءة المالية لشركات ومؤسسات التأمين خصوصا.			
Abstract		Keywords		
<p>The bankruptcy is an inevitable consequence of the occurrence and frequency of financial crises and the occurrence of frequent deficits of companies when the difference exceeds the ability of the institution to absorb it occurs," this phrase highlights the importance of this research, namely, "Mechanisms to activate control between the US risk-based entry and reduction And the European approach based on solvency.</p> <p>The Algerian legislature has given priority to this important indicator in legislations and laws, especially after the 2008 financial crises and real estate for the year 2007 in an effort to alleviate the burden of crises affecting the banking sector and non-banking. The reason is the importance of developing this field of economic development and the desired diversification and desired Is the real goal of achieving the solvency of insurance companies and institutions in particular.</p>		<p>Financial crises; Algerian Legislator ; Solvency ; Bankruptcy ; Risk-Based ; Banking ; Insurance Companies; Control.</p>		

*المؤلف المرسل: موساوي عمر، الإيميل: Amormoussaoui7@gmail.com

1 . مقدمة:

إن الإفلاس وهو نتيجة حتمية لحصول و تواتر الأزمات المالية و وقوع عجزات متكررة للشركات فعندما يتجاوز الاختلاف قدرة المؤسسة على استيعابه يحدث "، بهذه العبارة يبرز لنا أهمية موضوع بحثنا هذا ألا وهو، "آليات تفعيل الرقابة ما بين المدخل الأمريكي المرتكز على المخاطر و تدنيها والمدخل الأوربي المرتكز على الملاءة المالية".

وقد أولى المشرع الجزائري أهمية لهذا المؤشر المهم في التشريعات والقوانين خصوصا بعد الأزمات المالية 2008 والعقارية لسنة 2007 كمحاولة منه لتخفيف عبء الأزمات التي تؤثر على قطاع المالية المصرفية وغير المصرفية والسبب يعود لأهمية تطوير هذا المجال المواكب لتطور الاقتصادي وإحداث التنويع المرجو والمنشود وهذا هو الهدف الحقيقي من تحقيق الملاءة المالية لشركات ومؤسسات التأمين خصوصا¹.

إن اتفاقات بازل التي كان الهدف منها حماية المودعين وجمهور الناس عامة من الممارسات المصرفية وغير المصرفية السيئة التي كانت السبب في تفاقم دوامة الانحدار الاقتصادي الناجمة عن الأزمة المالية في عام 2008. فعلى مدى سنوات الأزمة، ومع تبخر الثقة في عالم الأعمال التجارية، اضطرت المؤسسات المصرفية وغير المصرفية إلى بيع الأصول وخفض معدلات الإقراض و تقديم تعويضات بسبب المخاطر المالية من أجل تلبية متطلبات رأس المال التي نصت عليها الاتفاقات².

تمكن المشكلة في أن قواعد بازل ترتبط برأس المال - سواء بازل I، أو بازل II، أو بازل III - والتي لا تساعد في الفصل بين المؤسسات المالية و غير المصرفية الضعيفة و المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية السليمة.

2. الأزمة المالية الأسباب والتداعيات:

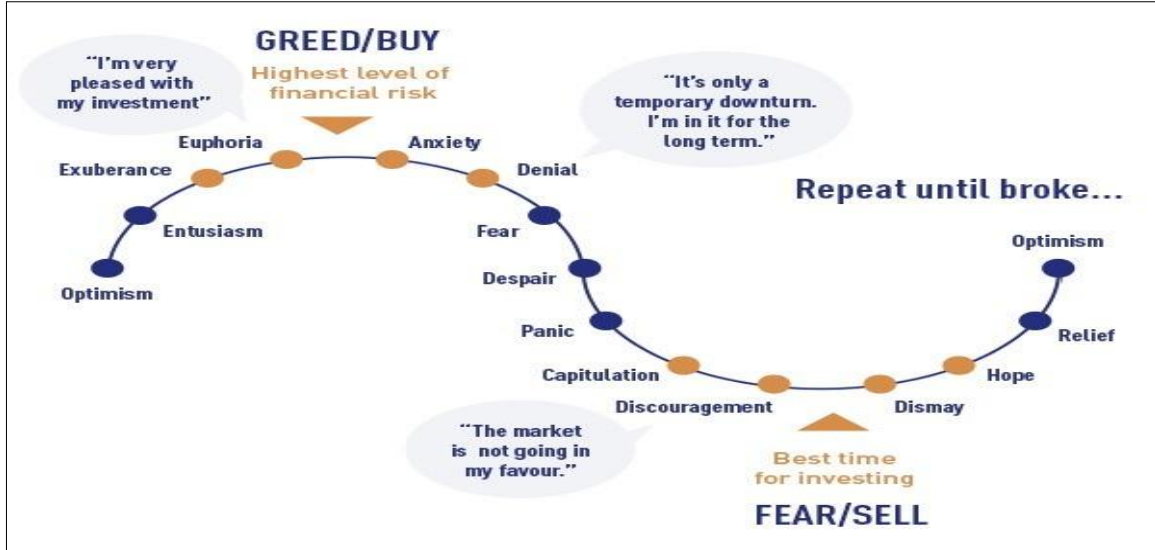
تماما كما تنتقل عدوى الأمراض العضوية، هناك قنوات لانتقال عدوى الأزمات المالية من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. عبر تلك القنوات تنشأ الأزمات العالمية، تترك آثارا مدمرة على اقتصادات العديد من الدول، تتفاوت درجة التدمير وتبعات الأزمة بين البلدان، لكن الأثر السلبي النظامي الشامل يميز تلك الأزمات التي تأتي كثيرا ما توصف بكونها دورات اقتصادية عادية³.

إن السياق الحالي المتسم بالأزمات عكس المنطق السابق، فمؤيدوا الاقتصاد الليبرالي بالرغم من إقرارهم بدور الدولة كملجأ أخير في حالة وقوع أزمات نظامية، إلا أنهم لا يعتبرون أن الأزمات تقع بسبب الإفراط في فكرة" دعه يعمل" بل تقع بسبب الإفراط في " تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية"، وهم يستشهدون بالسياسة النقدية التوسعية المعتمدة من طرف رئيس الاحتياط الفدرالي الأمريكي خلال سنوات من 2001-2006، وكذا سياسة منح القروض العقارية لأفراد يعدون دائما من الفقراء.

لقد أظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية أن العون الاقتصادي ليس رشيد بطبعه، ومثال على ذلك المبيعات الهائلة للأصول المالية عشية أزمة سنة* 1929 التي أدت إلى الأسواق المالية تباعا، أو نقص الثقة المسجل حاليا في

الأسواق المالية، وهي كلها مؤشرات قد تجعل العون الاقتصادي سببا في حدوث الذعر المالي ومنه يتصرف بطريقة غير مستقلة.

شكل رقم (01): يوضح الحالة النفسية للمستثمرين في الأسواق المالية في حدوث ذعر مالي.



Source: Gabe Velázquez , ' The Psychological Ebbs and Flows of Market Cycles', sur le sites: <https://www.fxstreet.com/education/the-psychological-ebbs-and-flows-of-market-cycles-201710110607> , 17/10/2017.

الأزمة المالية والمصرفية في خريف عام 2008 وهي المرحلة الثانية بعد أزمة الرهن العقاري في صيف عام 2007، والتي تميزت بزيادة في أزمة السيولة وأزمة الثقة ودرجة التأثير النفسي على سلوك المستثمر⁴ وتعاضم أثر الارتفاع في معدل الفائدة لما بين البنوك على العمليات ما بين البنوك والتي أثرت على الاقتصادات في جميع دول العالم. وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى سوق وول ستريت بسبب انخفاض أسعار الأوراق المالية للكبرى الشركات ظهر الوجه الثاني للأزمة مالية بقوة في سنة 2008 بالتوقف عن السداد من طرف الشركات بسبب عجزها عن إيجاد سيولة ففي 14 سبتمبر 2008، أعلنت العديد من الهيئات البنكية والمصرفية التأخر عن الدفع و السداد وذلك لامتلاكها قروض ومشتقات مالية معدومة و هو ما انعكس على الواقع الاقتصادي الأمريكي الحقيقي وفي الأسواق المالية انعكست سلبا على العديد من مؤشرات البورصة و أثرت على العديد من الشركات منها (مجموعة AIG) وليمان بورودرز مما استدعى التدخل من طرف الحكومة الأمريكية عن طريق الفيدرالي الأمريكي إما بالإفلاس للشركات والهيئات المالية المتعثرة أو بإعلان حالة الإفلاس و فتح المجال للمنافسين بالشراء وهذا ما حدث فعلا. سجلت مجموعة AIG، التي تضررت بشدة من أزمة الرهن العقاري لسنة 2007، ومنيت بخسارة بلغت حوالي 100 مليار دولار أمريكي في عام 2008، نظراً لكونه أكبر من أن يفشل، وبالتالي تجنب التأثير على النظام المالي بأكمله، يتم إنقاذ AIG بواسطة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Fed)، الذي يمنحه قرضاً يصل إلى 80٪ من قيمة رأس المال، وفي المجموع، استغرق الأمر 182 مليار دولار أمريكي لمجموعة AIG لتجنب سقوطها. منذ أزمة عام 2008، قامت مجموعة التأمين الأمريكية (AIG) بسداد قرضها البالغ 182 مليار دولار أمريكي إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (EDF) في غضون عامين، مما يدر أرباحاً بقيمة 25 مليار دولار

أمريكي، فمن جانب آخر، نجد أن السوق ليس بالضرورة فعال، فغياب شروط المنافسة التامة، وإمكانية التلاعب بالأسعار، وعدم تماثل المعلومات، ووجود حالات الاحتكار⁵، هي كلها عوامل تؤثر سلباً على السوق مما يجعل تدخل الدولة أكثر من ضروري، ليتم إرساء التنظيمات الضرورية أولاً في قطاع البنوك مع متطلبات لجنة بازل، ثم في قطاع التأمين قواعد الملاءة.

3. فوارق التنظيم الإحترازي ما بين المؤسسات المالية المصرفية و المؤسسات المالية غير المصرفية:

يعاني نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية في مجال تحديث الإطار الرقابي من تأخر ملحوظ مقارنة بنشاط المؤسسات المالية المصرفية، وترجع هذه الأفضلية التي منحتها السلطات المكلفة بالرقابة والضبط لأهمية الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية لأسباب مبررة كون مخاطر القروض والملاءة والسيولة تمثل تحدياً كبيراً لاستقرار النظم المالية⁶.

كما أن حجم الضمانات الممنوحة للمقرضين من طرف البنوك المركزية كملجأ أخير يؤدي بالدولة إلى تحمل تكاليف عالية نظير تدخلها كما اتضح من عدد الأزمات المصرفية الأخيرة، ولهذا السبب أعطيت الأولوية للقطاع المصرفي في مجال الرقابة الإحترازية الكلية لاستهداف استقرار النظام المالي المصرفي، فالسلطات العمومية تفضل إنقاذ المؤسسات المالية المصرفية من المخاطر النظامية التي تؤدي إلى إفلاس النظام المصرفي.

إن استهداف حماية المؤسسات المالية المصرفية أدى بالحكومات إلى الترخيص بنقل المخاطر المصرفية إلى الأسواق المالية، وقد واجهت اتفاقية بازل 2 هذه الوضعية - ضمانات السيطرة على مخاطر السوق - من خلال ثلاثة ركائز أساسية ضمها الاتفاق المتعلق ب لجنة بازل وهي: متطلبات رأس المال (الركيزة الأولى كمية) و متطلبات الرقابة الداخلية (الركيزة الثانية أكثر نوعية) والمتطلبات المتعلقة بالاتصال الخارجي(الركيزة الثالثة).

تم تحويل هذه المخاطر المنقولة إلى الأسواق المالية إلى حسابات المستثمرين و المؤسسات، بما في ذلك شركات التأمين التي تتحمل المخاطر في الأسواق المالية (حالة AIG على سبيل المثال لا الحصر)، ولكن هذه الأخيرة لا تتوفر على نفس الفرص للوصول إلى آليات السوق لتحسين إدارة المخاطر التي يتعرضون لها، وفيما وراء الحاجة إلى المساواة في المعاملة بين مختلف الخدمات المالية، تبدو هذه الوضعية مفارقة ففي حين أن مخاطر التأمين عادة ما تكون أكثر تعقيداً، وتهدف السلطات العمومية في هذا الإطار إلى السماح للسوق من خلال وساطة شركات التأمين إلى الأخذ على عاتقها المشاركة في أكبر حجم من المخاطر.

تجنباً للفشل من طرف شركات التأمين (حالة شركة AIG مثلاً) لأنها باعت كميات ضخمة من التأمين دون التحوط من استثماراتها، وقد تم إجراء مبيعات هائلة لمقايضات التخلف عن السداد دون وضع ضمانات أولية أو تخصيص احتياطات رأسمالية أو التحوط من التعرض لها وهو فشل عميق في إدارة الشركات، ولا سيما ممارسات إدارة المخاطر.

إذا كانت عملية التوريق تحوز على جزء كبير من نشاط المؤسسات المالية المصرفية، فإن شركات التأمين لا يمكن أن تقوم بالمشاركة في مخاطرها إلا من خلال آلية إعادة التأمين، إلا أن هذا النشاط يبقى غير جذاب في

الأسواق المالية، مما يجد من تخصيص أموال جديدة لهذا النشاط المتميز باحتكار القلة والتكلفة المرتفعة، وجعل هذا النشاط محدوداً و أقل تنظيمياً، من النشاط الأصلي (التأمين) الذي يمثل بالنسبة للسلطات العمومية خطراً كبيراً.

4. مؤشرات الملاءة II لشركات التأمين في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات:

تم تنفيذ اتفاقية بازل الثانية في السنوات التي سبقت عام 2008، وكان من المقرر تنفيذها في أوائل عام 2008 في معظم الاقتصادات الرئيسية؛ و مع حدوث الأزمة المالية كانت اتفاقية بازل الثانية غير فعالة بشكل كامل، فعندما تم التفاوض على بازل 3، كانت الأزمة في أوجها، وبالتالي تم التفكير في معايير أكثر صرامة وتم اعتمادها بسرعة في بعض الاقتصادات الكبرى (الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة).

1.4 الأغراض التي وجدت من أجلها معايير مؤشرات الملاءة 2: نجد أن من بينها

- ضمان أن رأسمال المخصص أكثر حساسية للمخاطر؛
- تعزيز متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تسمح للمشاركين في السوق بتقييم كفاية رأس المال المؤسسة ما؛
- التأكد من أن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق يتم تحديدها بناء على البيانات والتقنيات الرسمية؛
- محاولة توحيد رأس المال الاقتصادي والتنظيمي بشكل أوثق لتقليل نطاق المراجعة التنظيمية؛
- في حين أن الاتفاق النهائي قد عالج قضية المراجعة التنظيمية، ولا تزال هناك مجالات حيث تتباعد متطلبات رأس المال التنظيمي عن رأس المال الاقتصادي.

2.4 الملاءة الثانية: (تحت مسمى التوجيه من طرف البرلمان الأوروبي والمجلس CE/138/2009 في 25 نوفمبر 2009): هو إصلاح تنظيمي أوروبي في عالم التأمين.

تماشياً مع بازل II، تهدف الشركات إلى تكييف متطلبات رأس المال لشركات التأمين وإعادة التأمين بشكل أفضل مع المخاطر التي تتعرض لها في نشاطها، و قد حدد التاريخ الفعلي لهذا التوجيه هو 1 يناير 2016.⁷ السياق المؤسس للملاءة المالية II: في إطار عملية شاملة لإعادة تعريف هامش الملاءة المالية وفقاً بما يتوافق مع المخاطر و خصوصاً المتعلقة بجميع المخاطر المالية، بعد الاتفاقيات التي مست المؤسسات المالية المصرفية (البنوك) وتنفيذا لتوجيهات المجلس الأوروبي لمتطلبات رأس المال المرتبطة باتفاقية بازل (II)، و تتعلق بازل الثانية بشركات التأمين و الهدف هو تكييف رأس المال المطلوب للمؤسسات المالية على نحو أفضل مع المخاطر التي تتكبدتها في تنفيذ نشاطها.

بعد تطبيق هامش الملاءة (I) - Solvabilité I - والتي تنص على هامش ملاءة يعتمد على استخدام النسب المعوية لكل من الأقساط و المطالبات على الأضرار، تطرقت لجنة بازل الثانية من خلال مجموعة اللوائح التنظيمية لشركات التأمين إلى قواعد أكثر تعقيداً تتضمن المخاطر، إما عن طريق تطبيق صيغة قياسية أو عن طريق أخذ حسابان نموذج داخلي.

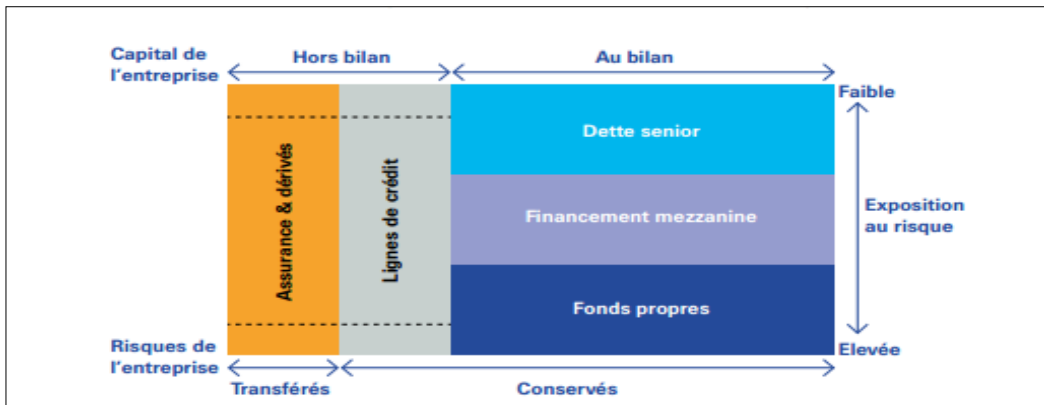
السبب المباشر لظهور معايير بازل الثانية هي الأزمة المالية 2008 وأزمة الرهن العقاري حيث عمدت المفوضية الأوروبية بالتشريع لحماية نفسها من ما يسمى بالمخاطر الشاملة (فشل سلسلة من المتعاملين الفاعلين - البنوك، شركات التأمين ... - للعالم المالي).

3.4 كيف ترتبط إدارة المخاطر بإدارة رأس المال في المؤسسات المالية غير المصرفية؟

تحتاج الشركات إلى رأس المال لتمويل الأصول و للتوظيف، رأس مال الاجتماعي للشركة يعتبر كصمام أمان في حالة حدوث خسائر مالية محتملة وغير متوقعة، أخذين في الاعتبار التكاليف التي تمثل إحدى حوامل الأموال الخارجية (رأسمال الخارجي) أو السيولة في ظل القيود الممكنة، وعليه فإن الخسائر الكارثية المرتبطة بالأصول و الأضرار المرتبطة بالمسؤولية المدنية للمبلغ الضخم، أو الانقطاع عن الإكتتاب والتوظيف الذي يقود نحو ضعف الملاءة المالية و بالتالي الإفلاس، ولتحقيق المتانة المالية تسعى الشركات و المؤسسات المالية غير المصرفية إلى خيارين هما⁸:

- الطريقة الأولى: وتهدف لتقليل وتدنية مخاطر الإفلاس هي تعزيز الميزانية من خلال تقديم حصص ومساهمات من الأموال الخاصة أو الديون وذلك بهدف توفير السيولة خارج الميزانية (خطوط الإقراض)، عن طريق رسملة إضافية في كلتا الحالتين.
- الطريقة الثانية: وهي تتضمن تعطيل جزء من المداخيل (إيرادات) كضمان للخصوم والمطالبات المحتملة ويتم ذلك عن طريق تغطية مخاطر السوق للمشتقات، و هي طريقة يتم فيها استخدام تحويل المخاطر كبديل خارج الميزانية.

شكل رقم (02): نظرة عامة على حلول التسيير للمخاطر ورأس المال.

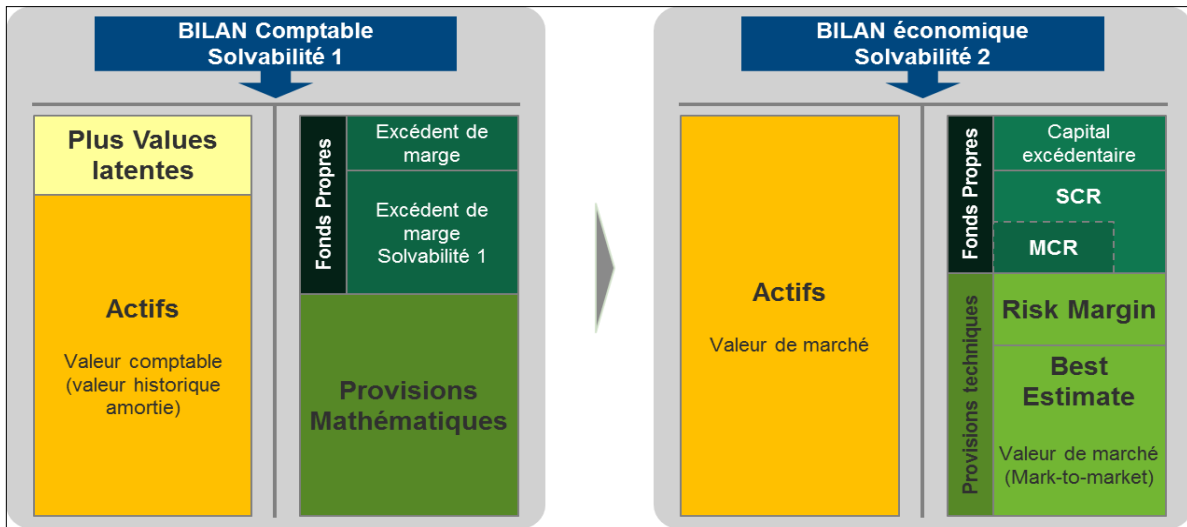


Source: Swiss Re Institute, modifiée à partir de P. Shimpi, **Integrating Risk Management and Capital Management**, Swiss Re New Markets, octobre 1999.

5. رأسمال والمخاطر التي تهدد شركات التأمين وإعادة التأمين: يجب على جميع الفاعلين في النشاط التأمين سواء كانوا شركات تمارس عمليات التأمين بشكل مباشر أو عمليات إعادة التأمين أن يكونوا قادرين على فهم واستيعاب المخاطر الكامنة في أنشطتهم وأعمالهم وهذا ما يمكنهم من تخصيص رأسمال كاف لتغطية تكاليفهم⁹. تعتمد الملاءة المالية الثانية التي تتعلق بالبنوك والتي صدرت عن CRD* على ثلاثة حوامل أساسية ولكل منها غرض وهي كالاتي:

-الحامل الأول: وهو يهدف إلى تحديد المعايير الكمية لحساب المؤونات التقنية و تحديد الأموال الخاصة و يتم تعريف هذه المستويات التنظيمية بـ 2 MCRA ♥ و 3 SCRA ♦: وهي تمثل الحد الأدنى من متطلبات رأسمال الذي دونه هناك تدخل للسلطات وهيئات الإشراف والرقابة بشكل ذاتي و تلقائي؛ وهي تمثل متطلبات الملاءة المالية التي تمثل رأس المال المستهدف بشكل استثنائي و اللازم لامتناع الصدمة الناتجة عن خطر رئيسي مثل: (أضرار استثنائية أو انهيار مالي على مستوى الأصول)♦.

الشكل الأول رقم (03): يوضح الفروقات ما بين بازل I و II على مستوى الميزانية.



Source : <https://www.insurancespeaker-wavestone.com/2014/03/solvabilite-2-enjeux-et-contraintes/>, Le blog assurance des consultants Wavestone, 07/08/2018.

-الحامل الثاني: وتهدف الدعامه الثانية إلى وضع معايير نوعية للرصد الداخلي للمخاطر التي تتعرض لها الشركات وكيف ينبغي للسلطة الإشرافية أن تمارس سلطاتها الرقابية في هذا السياق. إن تحديد الشركات "الأكثر خطورة" هو هدف الذي تعنى به السلطات الممارسة للرقابة و الإشراف وستكون لدى هذه السلطات إمكانية المطالبة برأس مال أعلى من المبلغ المقترح من خلال استخدام حساب SCR (إضافة جزء من رأس المال) و / أو التدنية والتقليل من تعرضهم للمخاطر ♥.

-الحامل الثالث: وتهدف هذه الدعامه إلى تحديد جميع المعلومات التفصيلية التي يمكن للجمهور النفاذ إليها، من جهة، والتي يمكن للسلطات الإشرافية الوصول إليها لممارسة سلطاتها الإشرافية من جهة أخرى ♦. وعليه يجب على الشركة غير القادرة على إثبات أن مستوى رأس مالها لا يكفي لتغطية هذه المخاطر أن تقدم إلى السلطة المشرفة عليها للموافقة على خطة تحدد فيه كيف ؟ ومتى ؟ ستمكن من الاستجابة لهذه المعايير مرة أخرى¹⁰.

كيفية تحديد SCR:

-شركات التأمين و معيدي التأمين إلى تحديد آليات قياس المخاطر والتأكد من أن لديها ما يكفي من رأسمال لتغطية هذه المخاطر في مستوى يصل إلى % 99,5 من التغطية؛

-شركات التأمين وممارسي التأمين التبادلي اختيار طريقة حساب SCR استناداً إلى الصيغة القياسية أو النموذج الداخلي الكامل (بناءً على هيكل المخاطر الخاص بهم)، أو حتى لطريقة الحساب المختلطة، النموذج الداخلي الجزئي (عن طريق الدمج، وفقاً لفروع الشركة أو وفقاً للمخاطر، الصيغة القياسية والنموذج الداخلي).

6. تحديات الإدارة والتحكم في هامش الملاءة 2: تهدف هذه التوجيهات التي أنشأها المشرف الأوروبي على التأمين (EIOPA)، إلى تنسيق ودعم سوق التأمين الأوروبي من خلال ضمان الملاءة المالية لشركات التأمين، أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤمن لهم . يقدم منهجاً جديداً لتوجيه الملاءة 1، حول كيفية تقييم الميزانية العمومية وكيفية وضع نظام شامل لإدارة المخاطر، لتحسين الأداء وتقليل مخاطر الإفلاس في قطاع التأمين، يتم وضع التوجيه في 3 ركائز:

شكل رقم (04): هيكل التوجيهات المتعلقة بالملاءة المالية 02.

الملاءة 2		
الركيزة الأولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة
المتطلبات الكمية	المتطلبات النوعية	المتطلبات المتعلقة بالسوق ونشر المعلومة
<ul style="list-style-type: none"> -التواعد الخاصة برأس المال الخاص: ● الحد الأدنى من رأس المال المطلوب (MCR). ● رأس مال الملاءة المطلوب (SCR) - المخصصات التقنية. - المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة للشركة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر. - إدارة الأصول والخصوم. - الرقابة الداخلية. - سياسة الاستثمار. - إعادة التأمين. - عملية الإشراف وقواعد الخطة والحذر. 	<ul style="list-style-type: none"> - نشر المعلومة. - مبدأ الشفافية. - المتطلبات المتعلقة بالإعلام والإبلاغ. - التواصل المالي.

Source: Erwan Musy, **Le contrôle interne dans les organismes d'assurance, rôle, enjeux et perspectives d'évolution**, Mémoire soutenu pour l'obtention du MBA manager d'entreprise en assurance, Ecole Nationale. d'Assurance, France, 2007, p: 73.

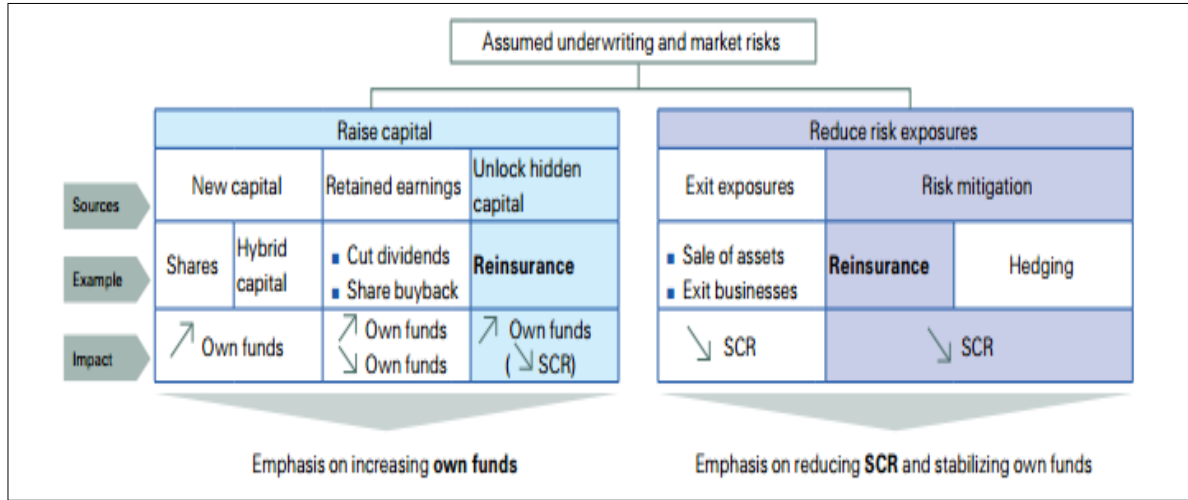
- **الدعامة الأولى (المتطلبات الكمية):** لتوفير رؤية الملاءة المالية لشركات التأمين، وتنسيق البيانات من الجهات الأوروبية المختلفة، وقد وضعت EIOPA اثنين من مؤشرات الملاءة:

✓ **MCR (الحد الأدنى من متطلبات رأس المال):** الحد الأدنى لمستوى رأس المال الذي سيؤدي لتعرض مصالح حملة الوثائق للخطر بصورة خطيرة إذا تم الترخيص لمؤسسات التأمين بالاستمرار، وبالتالي، إذا أصبحت حقوق ملكية للشركات أقل من MCR ، فسوف يتدخل المنظم تلقائياً لوضع خطة استرداد.

✓ **SCR (الملاءة المالية المطلوبة):** مستوى رأس المال المطلوب لاستمرارية الأعمال، وبشكل أكثر تحديداً مستوى رأس المال الذي يجب أن يتم الاحتفاظ به إلى الحد الأدنى من أجل الحد من احتمالية حدوث انهيار

لشركة التأمين إلى أقل من 0.5% سنوياً، و ذلك لتوفير رؤية الملاءة التي يمكن الاعتماد عليها قدر الإمكان، وقد تم تحديد معايير التصميم الجديدة لتقييم تشمل الأصول (القيمة السوقية)؛ والالتزامات، في أفضل تقدير، والتي تتوافق مع التقييم الاقتصادي للالتزامات شركة التأمين.

شكل رقم (05): أدوات إدارة رأس المال لتحقيق الملاءة (Solvency Capital Management Tools).



Source: Swiss-Re, “Insurance solvency regulation in Latin America: modernizing at varying speeds”, Economic Research&Consulting, January 2015,p:13.

بالمثل، فإن إعادة التأمين تقدم تخفيف كبير في رأس المال بموجب المعادلات القياسية لأطر الملاءة الاقتصادية الجديدة القائمة على المخاطر، وغالبا بتكلفة أقل من أدوات التمويل الأخرى مثل حقوق الملكية أو الديون الثانوية، يتم تلخيص المفاضلة بين أدوات إدارة رأس المال البديلة في الشكل (05) مقارنةً بأشكال أخرى من زيادة رأس المال، فإن إعادة التأمين تقلل من متطلبات رأس المال المطلوب لاستمرارية الأعمال، وتحرر أيضاً الأموال الخاصة للاستخدامات البديلة.

علاوة على ذلك، فإن القواعد الجديدة التي تشير إلى أن عمليات إعادة التأمين ستكون أكثر ارتباطاً بنقل المخاطر وأكثر أثراً منها في النظم السابقة، حيث أنها استندت عموماً إلى محاسبة القيمة الدفترية بدلا من التقييمات المتسقة مع السوق.

– **الدعامة الثانية (المتطلبات النوعية):** تتضمن هذه الدعامة إنشاء نظام داخلي للتحكم في جميع المخاطر (المالية والتقنية والتشغيلية) التي قد يواجهها المؤمن؛ بحيث أنه في أي لحظة يمكن أن يكون لديه رؤية دقيقة لحالة ملاءته. وسيتحكم المنظمون الوطنيون في أنظمة إدارة المخاطر هذه، والتي تستند إلى المبادئ التالية:

- ✓ إعادة وضع و التنفيذ للوظائف الرئيسية التي توصف بالمفتاحية منها (الاكتوارية، التدقيق الداخلي، الامتثال وإدارة المخاطر)؛
- ✓ إدارة سليمة وحكيمة وفعالة؛
- ✓ سياسة جودة البيانات؛

✓ إنشاء و نظام ORSA (تقييم المخاطر والقدرة على تحمل الملاءة) وهو عبارة عن نظام إدارة المخاطر الداخلية.

-الدعامة الثالثة: وهي تتعلق بالترابط والتواصل المالي و يتضمن مبدأ انضباط السوق، ومتطلباته هي نشر معلومات دقيقة ومفصلة عن نشاط شركات التأمين.

يجب على جميع الفاعلين الأوروبيين توفير نفس أنواع النماذج، مما يسمح بقدر أكبر من شفافية السوق وتبسيط المقارنة بين الفاعلين وصانعي السوق.

يجب تقديم هذه المعلومات بالتحيز وبشكل دوري عن طريق نوعين من المستندات، ليتم نقلهما بواسطة شركة التأمين:

- التقارير "السردية و إنشائية" التي تعطي رؤية وصفية للسياسة التحوطية التي وضعها المؤمن، وفي هذا السياق هناك تقريرين إنشائيين يتم إعداده واحد للجمهور يتم فيه وصف الحالة المتعلقة بالملاءة المالية (SFRC) والآخر يكون أكثر شمولاً ويكون حصري خاص بالمشرف المنظم (وهو تقرير للإشراف التنظيمي)؛

- التقارير كمية تسمى (QRT): والمسماة لوحات المعلومات و القيادة التي تم تحديد بياناتها من قبل EIOPA ، وهي تغطي المجالات الرئيسية لأنشطة شركة التأمين: إدارة الأصول، المؤونات التقنية والفنية، رأس المال الخاص والميزانية العمومية، برنامج إعادة التأمين، تحليل التباين والتغيرات... الخ في الإجمالي، يتم طلب ما يقرب من 5000 بيانات، 25٪ منها ربع سنوي، والباقي سنويًا.

7. التداعيات المترتبة على شركات التأمين جراء تطبيق معايير بازل II:

غالباً ما يتم نقده لمقارباته الحذرة للغاية، في حين أن هذا غالباً ما يكون معيقاً و عبئاً على شركات التأمين، إلا أن إدارة معايير بازل 2 أدت إلى الكثير من العمل لتحقيق الامتثال لجميع أصحاب المصالح؛ وقد أظهرت دراسات التأثير المختلفة أن شركات التأمين في السوق الفرنسية عموماً لديها مستوى من الأموال الخاصة يكاد يكون دائماً فوق المتطلبات التحوطية، أي قبل تنفيذ التوجيهات بسنتين تقريباً.

عموماً فإن نطاق العمل الذي تم بالفعل أو الذي لا يزال قيد التنفيذ للامتثال للتوجيهات المهمة للغاية، ف في الواقع، تواجه شركات التأمين موضوعات جديدة قد تتطلب مراجعة أدوات تكنولوجيا المعلومات في مجملها. هذا هو الحال على وجه الخصوص مع جمع البيانات اللازمة للتحضير لإنجاز مؤشر QRT، لأنه يجب تنسيقها أو تقسيمها وفقاً للمعايير التي لم تؤخذ في الاعتبار في السابق في أنظمة المعلومات:

وفقاً للتقسيم الجديد للأوراق المالية فإن ما يسمى CIC code ؛ أو تصنيف جديد لالتزامات العملاء في خط العمل (LOB) ؛ لكن من الواضح أن أعمال الامتثال هذه قد تمثل فرصة لشركات التأمين لاستجواب نظام الرقابة والتحكم الخاص بها.

إن المساهمات يمكن أن تتجاوز الامتثال البسيط. وبالتالي، سيكون بمقدور بعض الجهات الفاعلة استخدام هذا العمل لتكييف أدوات الإدارة الخاصة بها واختبار أداء نظام المعلومات الخاص بها.

إلى جانب القيود المفروضة، يجب أن تثبت مؤشرات الملاءة 2 أنها مفيدة لشركات التأمين، وذلك من خلال وضع هذه الأعمال في صالح إصلاح السياسة الاحترازية، مع مساهمات حقيقية من حيث السيطرة على المخاطر وجودة البيانات على وجه الخصوص.

8. التنظيم الاحترازي لقطاع التأمين في الجزائر:

تتمثل ملاءة شركات التأمين في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم والمستفيدين والغير في أوقاتها المحددة، ومن أجل ضمان ملاءة شركات التأمين فرض المشرع الجزائري عليها مجموعة من الالتزامات التنظيمية كالحدا الأدنى من رأس المال الاجتماعي وهامش الملاءة، وكذا الالتزام بتكوين المخصصات التقنية والديون التقنية، بالإضافة إلى تمثيل الالتزامات التنظيمية بالأصول المناسبة وبالنسب الموافقة لها. ففي هذا السياق سنتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالرقابة على الملاءة لقطاع التأمين في الجزائر، قواعد الملاءة لقطاع التأمين قبل صدور قانون 2013، وأخيرا تقييم هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية ولمؤشرات الإحصائية المتعلقة بها.

1.8 الرقابة على الملاءة لقطاع التأمين في الجزائر:

إذا كان هامش الملاءة أقل من الحد الأدنى المطلوب كما هو منصوص عليه في المادة 3 أعلاه، وجب على شركة التأمين أو إعادة التأمين وفي أجل أقصاه ستة أشهر تسوية وضعيتها إما برفع رأسمالها أو أموال تأسيسها وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية، يسري أجل الستة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ إدارة الرقابة شركة التأمين أو إعادة التأمين المعنية بالعجز في القدرة على الوفاء، في حالة إيداع كفالة تحرر هذه الأخيرة بعد تسوية الوضعية بمقرر من لجنة الإشراف على التأمينات.

2.8 قواعد الملاءة لقطاع التأمين:

يعتمد نظام الملاءة الجزائري بشكل أساسي على الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي والالتزامات التقنية المتمثلة في الاحتياطات التقنية، المخصصات التقنية والديون التقنية، وفي كيفية تمثيلها وفقا للقوانين المنصوص عليها، في هذا السياق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج كالتالي:

1.1.8 مخصص التعديل لتأمينات الأشخاص:

قام المشرع الجزائري باستحداث مجموعة من المخصصات التقنية، فبالنسبة لتأمينات الأشخاص نجد مخصص التعديل الذي يمول عن طريق تخصيص سنوي لا يتعدى % 72 من الربح التقني الناتج للعقد أو لجميع العقود المعنية، ويتوقف تمويل هذا المخصص عندما يصل مبلغه % 15 من المعدل السنوي لعبء خسائر الثلاث سنوات المالية الأخيرة.

2.1.8 مخصص التعديل لتأمينات الأضرار:

إن مخصص التعديل بالنسبة لتأمينات الأضرار يعمل على تعديل تقلبات نسب الخسائر للسنوات المقبلة، يمول هذا المخصص لكل سنة مالية متتالية باقتطاع لا يتعدى % 72 من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني إلى غاية

أن يساوي هذا المخصص أو يفوق % 200 من أقساط أو اشتراكات السنة المالية صافية من الإلغاءات والرسوم للفرع المعني.

3.1.8 مخصص التوازن لتأمين على القروض:

كذلك مخصص التوازن الذي يخص شركة التأمين الممارسة لتأمين " القروض " أو تأمين " الكفالة " ، الذي يكون لتغطية الخسارة التقنية المحتمل وقوعها عند انتهاء السنة المالية في هذين الفرعين، بمول هذا المخصص لكل، سنة مالية متتالية باقسط لا يتعدى % 72 من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني إلى غاية أن يساوي هذا المخصص أو يفوق % 150 من المبلغ السنوي الأكثر ارتفاعا للأقساط أو الاشتراكات صافية من الإلغاءات و الرسوم خلال الخمس سنوات المالية السابقة للفرع المعني. وكذلك مخصص المساهمة في الأرباح و الإسترجاعات، الذي يمثل المبالغ المخصصة للمؤمن لهم أو للمستفيدين من عقود التأمين في شكل مساهمة في الأرباح التقنية وفي الإسترجاعات إذا لم يتم دفع هذه المبالغ.

3.8 تقييم هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية :

بالنظر إلى مكونات وطرق حساب هامش الملاءة نجد أنه حسب التشريع المنصوص عليه في هذا الشأن، لا يأخذ في الاعتبار عدة عناصر، والمتمثلة بالأساس في: رأس المال الاجتماعي الغير محرر والذي يظهر من جانب الذمم كدين كونه من الأموال الخاصة، وكذلك مساهمات العلاوات والنتائج رهن التخصيص والنتائج المرحلة. أما فيما يخص هامش الملاءة الإلزامي وهذا الأخير يحسب طبقا للتشريع المنصوص عليه وفق طريقتين هما:

1.3.8 الطريقة الأولى هامش الملاءة % 15 ≥ :

من الديون التقنية الإجمالية: كان من المفروض عدم تحميل شركة التأمين التزامات أخرى تتعلق بالكوارث التي هي على عاتق معيد التأمين، وأن يكون الحساب على أساس الديون التقنية الصافية من الكوارث التي هي على عاتق معيد التأمين.

2.3.8 الطريقة الثانية: هامش الملاءة % 20 < من رقم الأعمال المتضمن للضرائب: كان من

المفروض حساب هامش الملاءة من رقم الأعمال الخالي من الضرائب باعتبار أنّ شركة التأمين تقوم بدفع الضرائب التي تعتبر كدين على عاتقها والمتمثلة بالأساس في: ضريبة TVA نسبة الاشتراك في الصندوق الخاص بتأمينات السيارات (FSI) والمقدرة بـ 3% من الأقساط المصدرة، وكذلك نسبة في الصندوق الخاص بتأمينات الكوارث الطبيعية (FCN).

9. مقارنة بين نظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية وتوجيهات الملاءة 2 للاتحاد الأوروبي:

بعد عرض مكونات أنظمة الملاءة في الاتحاد الأوروبي والجزائر، سنقوم بإجراء مقارنة بين هذه المكونات لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وتبيان مدى توافق توجيهات الملاءة 2 للاتحاد الأوروبي مع قواعد الملاءة في الجزائر، وذلك في سبيل التعرف على مدى إمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر وتطوير هذه القواعد بما ينسجم والتطورات الدولية في هذا المجال وبما يخدم قطاع التأمين الجزائري¹¹.

جدول رقم (01): مقارنة بين نظام الملاءة لقطاع التأمين في الجزائر و نظام الملاءة حسب توجيهات الملاءة
2.

نظام الملاءة	نظام الملاءة حسب توجيهات الملاءة 2.	نظام الملاءة لقطاع التأمين في الجزائر
1- العناصر المكونة لنظام الملاءة	ثلاثة ركائز أساسية: - المتطلبات الكمية. - المتطلبات النوعية. - متطلبات الإفصاح العام ونشر المعلومة	الحد الأدنى لرأس المال، والالتزامات الضمنية، وكيفية تحميلها وهما اللغويين المنصوص عليها
2- متطلبات الإفصاح العام ونشر المعلومة	نعم	لا
3- متطلبات رأس المال		
مبدأ رأس المال المبني على المخاطر	نعم	لا
القيمة السوقية / التكلفة التاريخية	القيمة السوقية	التكلفة التاريخية
الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر	نعم	لا
استخدام النماذج الداخلية	نعم	لا
تصنيف رأس المال المتوافر	ثلاث مستويات	لا
4- الإشراف والرقابة ومستويات التدخل	مستويان	مستوى واحد

المصدر: كفية شنافي، "أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوربي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص: 219.

10. الخلاصة:

من أهم ما خلصت إليه دراستنا، هو أن الأثر الرئيس لتوجيهات الملاءة 2 يتمثل في تحسين إدارة المخاطر، لتصبح أكثر ملائمة وذلك نتيجة للتنسيق الأفضل بين المخاطر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات الإفصاح المالي العام، وصولاً إلى تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال مما يحقق استقرار أكبر في الأداء المالي لشركات التأمين مما يسهم بدوره في حماية المؤمن لهم وتعزيز المنافسة في السوق وكذا تحقيق المزيد من الشفافية وتوحيد وتكامل سوق التأمين في الاتحاد الأوروبي.

وعليه فإن قطاع التأمين في الجزائري بوجهه الحالي، لا يزال بعيداً عن إمكانية تطبيق توجيهات الملاءة 2 نظراً لخصوصية وطبيعة قطاع التأمين في الجزائر ومستوى الأداء التنظيمي لشركات التأمين وطرق وأساليب إدارتها التي تركز بشكل أساسي على المتطلبات التقليدية للملاءة، وكذا الاعتماد على أسس مبسطة وتقليدية لمراقب القوة المالي لشركات التأمين والذي لا يتوافق مع مستوى المخاطر الحقيقي التي تواجهها شركات التأمين.

11. الهوامش والإحالات:

¹ سهيلة شبشوب، " الملاءة المالية لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين العربية في ظل المتغيرات العالمية "، لقاء قرطاج العاشر للتأمين و إعادة التأمين، تونس، نوفمبر 2009.

²STEFANO MICOSI, " **Better than Basel**", https://www.project-syndicate.org/commentary/better-than-basel?a_la=english&a_d=536608961a91c10c78bfe2ad&a_m=&a_a=click&a_s=&a_p=%2Farchive&a_li=better-than-basel&a_pa=&a_ps=, 03 mai2012.

³ مدحت نافع، "قنوات العدوى المالية وانتشار الأزمات"، الشروق المصرية، اليوم الثلاثاء: 2018/09/25 عبر الحامل الإلكتروني:

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25092018&id=c5acb67a-85ed-48d6-9fa2-a1cd4f1a10f2>

* وهي أزمة الثلاثاء الأسود (29 أكتوبر 1929)، عندما انهارت أسواق الأسهم و السندات في وول ستريت، وهو ما أسفر عن أزمة مالية واقتصادية، قامت في إثرها الولايات المتحدة بفرض سياسات حماية خاصة على وارداتها من الفولاذ والصلب، وهما عصب الصناعة الألمانية.

⁴ Gabe Velázquez , ' The Psychological Ebbs and Flows of Market Cycles', sur le sites <https://www.fxstreet.com/education/the-psychological-ebbs-and-flows-of-market-cycles-201710110607> , 17/10/2017.

⁵ François lévêque, **économie de la réglementation**, éditions la découverte, paris, 2004, p: 51.

⁶ جفري كارمايكل، مايكل بومر ليانو، "تطور المؤسسات المالية غير المصرفية و مراقبتها"، السلسلة المالية تحت رقم 24893، ترجمة محمد سعيد النابلسي، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، منشورات البنك الدولي باللغة العربية، عمان الأردن، 2004.

⁷ **Solvabilité II** (surnom de la Directive 2009/138/CE du Parlement européen et du Conseil du 25 novembre 2009) est une réforme réglementaire européenne du monde de l'assurance. Dans la lignée de Bâle II, son objectif est de mieux adapter les fonds propres exigés des compagnies d'assurance et de réassurance aux risques que celles-ci encourent dans leur activité. La date d'effet de cette directive est le 1er janvier 2016.

⁸ Swiss Re Institute, « **Assurances des entreprises : repousser les frontières de l'assurabilité grâce à l'innovation** », Swiss Re, mai 2017 .

⁹ pierrée-E,Théron, Frédéric Planchet, « **Provisions techniques et capital de solvabilité d'une compagnie d'assurance : méthodologie d'utilisation de Value-at-Risk** », cabinet Winter, SAF Lyon , UCBL -France, International Review of Applied Financial Issues and ..., 2013.

* Capital Requirements Directive .

♥ Minimum Capital Requirement, c'est le capital minimum exigé par l'autorité de régulation .

♣ SCR : Solvency Capital Requirement, c'est le capital requis pour assurer la solvabilité .

* شرح للحامل الأول: فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال* يعتبر المؤشر (Le SCR) وهي الأداة الرئيسية للسلطات الإشرافية، وفي الواقع يعتبر هذا المؤشر هو الوحيد الذي يعتمد على التعرض للمخاطر، ويتضمن جميع المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة، وهذا يعني بشكل رئيسي: مخاطر الاكتتاب، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة ومخاطر السوق. وعليه يجب على الشركة غير القادرة على إثبات أن مستوى رأس مالها لا يكفي لتغطية هذه المخاطر أن تقدم إلى السلطة المشرفة عليها للموافقة على خطة تحدد فيه كيف؟ ومتى؟ ستممكن من الاستجابة لهذه المعايير مرة أخرى.

♥ L'identification des sociétés "les plus risquées" est un objectif et les autorités de contrôle auront en leur pouvoir la possibilité de réclamer à ces sociétés de détenir un capital plus élevé que le

montant suggéré par le calcul du SCR (capital add-on) et/ou de réduire leur exposition aux risques ;

* Le troisième pilier a pour objectif de définir l'ensemble des informations détaillées auxquelles le public aura accès, d'une part, et auxquelles les autorités de contrôle pourront avoir accès pour exercer leur pouvoir de surveillance, d'autre part ;

♣ Le troisième pilier a pour objectif de définir l'ensemble des informations détaillées auxquelles le public aura accès, d'une part, et auxquelles les autorités de contrôle pourront avoir accès pour exercer leur pouvoir de surveillance, d'autre part ;

¹⁰ Une compagnie qui ne serait pas en mesure de démontrer que son niveau de fonds propres est suffisant pour couvrir ces risques devra soumettre à son autorité de contrôle pour approbation un plan précisant comment et quand elle pourra à nouveau respecter ces critères.

¹¹ كفية شنافي، "أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع

التأمين في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.